مستقبل أسعار النفط ونمو الاقتصاد العالمي

في تصريح لوكالة رويترز أدلى به كبير الاقتصاديين في وكالة الطاقة الدولية، الدكتور فاتح بيرول خلال اشتراكه في مؤتمر اقتصادي في فيينا عُقد في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، قال فيه ما معناه: إن سعر برميل النفط الحالي الذي يراوح بين ١٠٠ و١١٠ دولارات أمريكية لا يُساعد على استمرار انتعاش نمو الاقتصاد العالمي. وأضاف الدكتور بيرول أن على المنتجين، وعلى وجه الخصوص، دول (منظمة الأوبك) أن يأخذوا في الحسبان مُجمل وضع السوق العالمية (ويعملون على رفع مستوى الإنتاج). مضمون هذا التصريح من الدكتور بيرول وطلبه من الدول المنتجة زيادة معدل الإنتاج يتناقض مع ما كان قد صرح به عام ٢٠٠٦م لإحدى محطات التلفزيون الأسترالية، من أن الإنتاج النفطي العالمي قد وصل ذروته في ذلك العام. وكان يتوقع آنذاك ارتفاعًا كبيرًا في الأسعار، وهو ما حدث فعلًا. وأضاف، أن الحقول المنتجة (في ذلك الوقت) تقترب من النضوب، وأن علينا من أجل المحافظة على المستوى المطلوب من الإنتاج للأعوام الـ ٢٥ المقبلة أن نكتشف أربعة أمثال ما لدى السعودية من احتياطي نفطي، وأن عهد النفط الرخيص قد شارف على الانتهاء. وبناءً على تلك الاستنتاجات فقد وجه الدكتور فاتح بيرول نداء للمجتمع الدولي بسرعة إنشاء مرافق

جديدة لمصادر الطاقة المتجددة. واليوم، وبعد خمس سنوات، يُحذر الدكتور بيرول من تداعيات الأمور الاقتصادية بسبب ارتفاع الأسعار.

وسواء كانت نبوءة كبير الاقتصاديين في وكالة الطاقة الدولية فيما يخص الوصول إلى ذروة الإنتاج عام ٢٠٠٦م موفقة أم أن الذروة قادمة في غضون بضع سنوات، فالأمر دون أي شك، يتطلب منا سرعة التحرك نحو إيجاد بدائل لمصادر الطاقة التقليدية، بصرف النظر عما يعتقد البعض من أن العالم لديه من الاحتياطي النفطي ما يكفي لمئات السنين، وهم في الغالب يقصدون الاحتياطي الضخم الذي يبلغ أكثر من أربعة ترليونات من البراميل من نوع النفط غير التقليدي، الذي يتطلب إنتاجه مجهودًا جبارًا ومكلفًا لا يُقارن مع تكلفة إنتاج النفط التقليدي وسهولته.

وإذا كان خبير اقتصادي بحجم الدكتور بيرول يعترف بأن نمو الاقتصاد العالمي مُهدد بالتراجع عند مستوى أسعار النفط الحالية، فما بالك إذا ارتفعت الأسعار إلى مستوى أعلى بكثير مما هي عليه الآن، وهو أمر شبه مؤكد إذا استمرت زيادة نسبة الطلب العالمي على الطاقة، ويظهر أن الدول التي أنشأت وكالة الطاقة الدولية، ووثقت بأن يكون الخبير بيرول على رأس جهازها الاقتصادي، لم تثق بتوصياته آنذاك، وتعمل على إيجاد مصادر جديدة للطاقة، حيث من المتوقَّع أن يعاني العالم نقصًا حادًّا في الإمدادات خلال وقت قصير من الآن. وربما أن هذه هي أول مرة تُفصح فيها الوكالة الدولية على لسان كبير الاقتصاديين لديها عن قلقها على مستقبل الطاقة، حيث كانت في الماضي تُبالغ في طمأنة المجتمع الدولي، بقصد أو بغير قصد، بأن ذروة الإنتاج النفطي لن ترى النور قريبًا،

وذهبوا في ذلك إلى ذكر سنوات طويلة. ونحن نقول: ما زال أمامهم الوقت لأن ينظروا إلى هذا الموضوع بجدية، فلن يكون مستقبل وضعهم المالي أفضل من حاضره من حيث بيئة الاستثمار في الطاقة المتجددة، ويظهر للمراقب أن المسؤولين في حكومات الدول الكبرى القادرة على الاستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة لا تستمع إلى تحذير اقتصادييها المتخصصين في شؤون مصادر الطاقة، وتأخذ برأيهم، ربما لأن الكل منشغل بأزماتهم المالية المزمنة والخانقة. ولكن الخوف من حدوث نقص حاد في إمدادات مصادر الطاقة يجب أن يكون هو المهيمن، ويكون الاهتمام بهذا الموضوع من أهم الأولويات؛ لأنه إذا -لا قدر الله- حدث المُتوقع فسوف يُضاعف ذلك من صعوبة التغلب على الأزمات المالية التي ضربت أطنابها على أرض الواقع، وأصبحت تُهدد السلم العالمي، ولكن الدول الغربية، على وجه الخصوص، لا تود أن تتصور أن عهد النفط الرخيص قد أوشك أن يدخل مرحلة جديدة من شح في الإمدادات وارتفاع في الأسعار، وهي التي كانت ولا تزال تجني منه الضرائب التي قد تفوق ما تحصل عليه الدول المنتجة، وهذا ما لن يتحقق لها من الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة.

ويعتقد فريق من الاقتصاديين أن سبب عدم رفع كميات الإنتاج النفطي إلى مستويات عالية لمقابلة الطلب المتزايد يعود إلى شح في الاستثمار في إنشاء مرافق إنتاج إضافية جديدة. وهذا بالتأكيد لا يُمثل حقيقة الواقع، فجميع الحقول المنتجة عالميًا اليوم تُنتج بكامل طاقتها، وتفقد سنويًّا معدلًا تصل نسبته إلى ٤٪ من طاقتها الإنتاجية، ولو حاولت جهة ما استثمار مبالغ كبيرة من المال فقط من أجل رفع إنتاج أحد الحقول فوق المستوى

الأقصى الذي تُحدده الدراسات الفنية لتسبُّب ذلك في نتائج عكسية تُفضي إلى فقدان كميات كبيرة من النفط، وقد سمعنا خلال السنوات الماضية عن حالات لحقول نفطية في الشرق الأوسط وفي المكسيك تدهور فيها الإنتاج في غضون مدة قصيرة بسبب الإنتاج المسرف، ولا نشك في أن ذلك قد تسبب في ترك كميات من المخزون النفطي داخل مسام الصخور الحاملة للنفط يصعب الرجوع إليها وإنتاجها.